



العربي بلعربي
رئيس اللجنة



منصف الزياني
مقرر الموضوع

الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا

يشير التقرير إلى أن المغرب انتهج في العشرين سنة الأخيرة سياسة إرادية في التعاون مع باقي البلدان الإفريقية قوامها المسؤولية المشتركة والتضامن. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من المبادرات، من أهمها إلغاء ديون بعض البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وإعفاء بعض المنتجات المستوردة من بعض البلدان الإفريقية من الرسوم الجمركية، وتقديم منح دراسية لفائدة الطلبة الأفارقة، واعتماد سياسة ملائمة في مجال الهجرة مكنت من تسوية وضعية أزيد من 50.000 مهاجر من بلدان القارة الإفريقية منذ سنة 2014. وفي إطار هذه المبادرات، أُعطيت الأولوية لبلورة استراتيجيات إقليمية في المجال البيئي، بهدف تحسين قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية (التمويل الأزرق لحوض الكونغو، الحزام الأزرق، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغير المناخي (AAA)، وغيرها).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والنتائج الإيجابية التي تحققت في أفق الاندماج الإفريقي لبلادنا، يرى المجلس أن المضي في تحقيق أهداف هذا الطموح يقتضي الانتقال إلى عتبة أعلى تُمكن من استثمار الفرص الحقيقية التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، في تفاعل مع تطلعات الفاعلين وشعوب القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، فإن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا لا يتجاوز 4 في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانيات الفعلية المتاحة، وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة. كما أن سلاسل القيمة الموجودة على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأفارقة تظل بدورها محدودة، وتعتمد بشكل شبه حصري على مقاولات أجنبية، مما يحرم اقتصادات القارة من دينامية للتشجيع تكفل إحداث مناصب الشغل على الصعيد المحلي وخلق القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا.

توصيات المجلس

وفي أفق تطوير مسار الاندماج الإقليمي لبلادنا، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد التنمية المشتركة منهجية للعمل، بما يكفل بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة، وذلك تجسيدا للرؤية المتبصرة لجلالة الملك في هذا المضمار.

وفي ما يخص المحور الثالث، المتعلق «بالتعاون الثنائي»، فيهدف إلى تعزيز البعد الإجرائي لآليات التعاون على الصعيد الثنائي. كما يروم تقوية فعالية الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة والنهوض بنجاحاتها ووقوعها. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

✦ إنجاز حصيلة منتظمة لانعكاسات كل اتفاقية على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع مجموع شركائه؛

✦ تقييم نتائج المبادرة التي اتخذها المغرب تجاه البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً وتكييف مضامينها بهدف إرساء اندماج أكبر للفاعلين المغاربة في سلاسل القيمة الإفريقية.

أما المحور الرابع، المتعلق «بآليات المواكبة»، فيقتترح تدابير ذات طابع عرضاني تتمحور حول أربع ركائز، هي: شبكة نقل فعالة ومتاحة أمام الجميع، وآليات مالية ملائمة، والارتقاء بالإطار القانوني الخاص بمجال الأعمال، وتعزيز القدرات ودعم الدولة للمستثمرين. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

✦ ربط المساعدات التنموية بنقل المهارات ودعم برامج التكوين القائم على التميز؛

✦ إنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، يكون بمثابة رافعة لتمويل مشاريع التنمية؛

✦ إحداث آلية مؤسسية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الدولية، لاسيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما يوصي المجلس ببلورة استراتيجيات إقليمية مندمجة في مجالات الصحة والبحث وصناعة الأدوية. وتشكل هذه التوصيات، في سياق الأزمة العالمية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19، آلية ملائمة من شأنها أن توحد الجهود والوسائل، وتقوي سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزز في نهاية المطاف قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية الإقليمية والعالمية.